الأمم المتحدة S/2012/128

مجلس الأمن

Distr.: General
29 February 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – مدّد مجلس الأمن بقراره ٢٠١٢ (٢٠١١) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وطلب إليّ أن أقدّم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وذلك قبل تاريخ انتهاء ولاية البعثة بـ ٤٥ يوما على الأقل. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية بدءا من إصدار تقريري المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١ (S/2011/540) حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، ويُجْمل الأنشطة التي قامت بها البعثة وفقا لولايتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، و ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، و ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٢ (٢٠٠٩)، و ١٩٠٨ (٢٠١٠)، و ١٩٢٧ (٢٠١٠)، و ١٩٤٤ (٢٠١٠)، و ٢٠١٢ (٢٠١١).

ثانيا – آخر التطورات السياسية والأمنيّة

الوضع السياسي

٢ – وبعد صدور تقريري السابق الذي بيّن تجمّد الوضع السياسي بين رئيس هايتي والبرلمان الهايتي، تم في النهاية التوصُّل إلى حل وسط بشأن تعيين رئيس للوزراء. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، بعد مضي أربعة أشهر على ولاية الرئيس ميشيل جوزيف مارتيلّي، صوّت مجلس النوّاب بالإجماع تأييدا لمرشحه الثالث لرئاسة الوزراء، غاري كونيل. وصدّق مجلس الشيوخ بعد ذلك بوقت قصير على من وقع عليه اختيار الرئيس مارتيلّي، وذلك عقب مناقشة ومفاوضة حامية الوطيس حول تشكيل مجلس الوزراء. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أدى السيد كونيل اليمين القانونية هو ومجلس وزرائه الذي ضم العديد من بطانة الرئيس مارتيلّي.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وعلى الرغم من دعوة الرئيس مارتيلّي في خطابه أمام البرلمان في ٩ كانون الثاني/يناير إلى تحقيق توافق في الآراء على الصعيد الوطني بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، لضمان تناسق إجراءات الحكومة، فقد نشب نزاعان سياسيان كبيران أسهما في توتير العلاقة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد كان وراء هذين التراعين، القبض، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، على النائب أرنيل بيليزير (المقاطعة الغربية)، على الرغم من حصانته البرلمانية، والمزاعم التي أطلقها في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر عضو مجلس الشيوخ جان - شارل مويس، متهما الرئيس مارتيلّي وبعض كبار المسؤولين الحكوميين بحمل جنسية أجنبية، وهو أمر يحظره بشدة دستور هايتي. وقد أدت الحادثة الأولى إلى استقالة وزير العدل، خوزيه بيير - لُوِي، في تشرين الثاني/نوفمبر، تحت وطأة ضغوط برلمانية شديدة. وفي ٩ شباط/فبراير، قدمت اللجنة البرلمانية التي حققت في ظروف اعتقال بيليزير تقريرها الذي أفاد بكون الاعتقال تعسفيا، مع اتهام رئيس هيئة الادعاء السابق بإصدار أمر الاعتقال. وأثارت مزاعم الجنسية المزدوجة سلسلة من المواجهات الحرجة بين الرئاسة والبرلمان. وكاد ذلك أن يؤدي إلى وقف التعاون بينهما، وتعطيل التقدُّم نحو وضع خطة تشريعية توافقيّة، واعتماد الميزانية الوطنية، ونشر جدول زمني للانتخابات الجزئية التشريعية والبلدية والمحلية المقبلة. ولا تزال اللجنة التي أنشأها مجلس الشيوخ للتحقيق في مسألة ازدواج الجنسية تقوم بعملها.

٤ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، قدم رئيس الوزراء، غاري كونيل، استقالته إلى الرئيس مارتيلّي، الذي قبلها لاحقا. وأعقب هذا توترات طال أمدها بين الرئيس ورئيس الوزراء، بشأن مسائل منها ما إذا كان الوزراء في الحكومة ينبغي لهم، كما اقترح السيد كونيل، تقديم وثائقهم إلى لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالجنسية المزدوجة. ويتوقع أن يواصل رئيس الوزراء ومجلس وزرائه عملهم مؤقتا ريثما يتم تعيين حكومة جديدة.

٥ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وبمناسبة زيارة إلى هايتي قام بها نادي مدريد، أعلن الرئيس مارتيلّي عزمه السير قُدما في عملية نشر التعديلات الدستورية في التوقيت المناسب. غير أنه صرح في ١٣ كانون الثاني/يناير بأنه سوف ينتظر نشر لجنة مجلس الشيوخ الخاصة تقريرها عن التعديلات الدستورية. ويبدو أن موقف الرئيس مارتيلّي يعبّر عن رأي بعض الأطراف السياسية الفاعلة والمستشارين الرئاسيين الذين يفضلون اعتماد دستور جديد بدلا من تعديل الدستور الحالي. ثم إنّ إحجام الرئيس مارتيلّي عن نشر التعديلات الدستورية مع قيامه بحل المجلس الانتخابي المؤقت في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، يعني أنه من المحتمل أن يستلزم الأمر إنشاء مجلس مؤقت جديد، بدلا من المجلس الدائم المنصوص عليه في التعديلات الدستورية. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير دعا زعماء عدد من الأحزاب

السياسية، بما فيها التجمع الديمقراطي الوطني التقدُّمي، وحزب الاندماج، ومنظمة الشعب المناضل، إلى قيام الحكومة بالتشاور مع الأحزاب السياسية بشأن إنشاء مجلس انتخابي يتسم بالمصداقية والشفافية، بغضَ النظر عن القرار النهائي فيما يتعلق بنشر التعديلات الدستورية.

٦ - وقد افتُتحت الدورة العادية الأولى للبرلمان لعام ٢٠١٢ في ٩ كانون الثاني/يناير، وشهدت قيام جلسة مشتركة بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب بالتصديق في ٣١ كانون الثاني/يناير على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد عبّرت هذه النتيجة عن التزام القيادة البرلمانية الجديدة بالتصديق على عدد من المعاهدات والاتفاقيات التاريخية خلال ولاية المجلس التشريعي التاسع والأربعين. وبهذه المناسبة نفسها، ألقى الرئيس مارتيلّي خطابا أوضح فيه المشكلات الهيكلية والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة التي تؤثر في هايتي، وأعرب عن رغبته في تغير هذا الوضع من خلال سياسات عامة فعّالة تحدّ من الفقر الذي يعانيه ملايين الهايتيين.

٧ - ونظرا إلى وعد الرئيس مارتيلّي في حملته الانتخابية بإعادة بناء الجيش الهايتي، فقد أماط اللثام، في ١٦ أيلول/سبتمبر، عن خطة أوّلية تحدد مهمة الجيش الجديد وقوامه. وفي ١ كانون الثاني/يناير أعلن أن اللجنة المدنية المكلفة باستعراض مسألة إعادة بناء القوات المسلحة، والتي أنشئت بمقتضى مرسوم رئاسي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قد أكملت تقريرها الأوّلي وأن التقرير سوف يقدّم قريبا للتشاور بشأنه مع أجهزة الحكومة الثلاث، فضلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. واستجابة لخطة الرئيس مارتيلّي، أشاد الشركاء الدوليون إلى حق هايتي السيادي في إنشاء جيش دائم. غير أنهم نبّهوا إلى ضرورة أن يخضع جيش المستقبل للرقابة والمساءلة بروح ديمقراطية، وأنه لا ينبغي إعادته على حساب تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وينبغي أن يخضع حجمه وتشكيله لمراجعة أوسع نطاقا من قبل القطاع الأمني. كما أوضحوا أن هذا المشروع لن يلقى دعما ماليا من المجتمع الدولي.

٨ - وعلى حين لم تكن هنالك دعوات عامة إلى إعادة تعبئة القوات المسلحة، عاود، في أواسط شباط/فبراير، عدد من الجماعات المنظمة والمسلحة فيما يبدو، من الأفراد السابقين في القوات المسلحة لهايتي، الظهور في عدة مقاطعات، وهو ما يشكل مصدرا محتملا لعدم الاستقرار، وفي ١٤ شباط/فبراير، وفي أعقاب اجتماع مع ممثلي الخاص، أهاب وزير الداخلية بهذه الجماعات الكف عما تفعل والعودة إلى منازلها، مصرحا بأن الحكومة لم تسمح بهذه التعبئة. وأضاف أن إعادة جيش هايتي سوف تتحقق في الوقت المناسب على أن تدار على نحو وثيق ومنظّم. وعلى الرغم من نداء الوزير، شوهدت مجموعات متزايدة من عناصر

الجيش السابقة ومجندين جدد يقومون بتدريبات في شتى أرجاء البلد في أواخر شباط/فبراير، مما يثير تساؤلات عن مصدر دعمهم وتمويلهم.

تقييم الوضع الأمني

٩ - ظل الوضع الأمني طوال الفترة المشمولة بالتقرير مستقرا نسبيا بوجه عام، وإن يكن هشا، من جراء أحداث متفرقة من الاضطرابات المدنية التي تعزى أساسا إلى غموض الوضع السياسي والمظالم الاجتماعية والاقتصادية. وقد تقلّص على نحو ملموس معدل أعمال العنف المدفوعة بعوامل سياسية. وفي هذا الإطار، بدأت بعثة تحقيق الاستقرار التخفيض التدريجي المقرر للقدرات العسكرية والشرطية التي كان قد تم تعزيزها بقوة في أعقاب الزلزال، بحيث يُستكمل هذا التخفيض بنهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٠ - ولم يحدث تغيُّر ملموس في معدل الجرائم، مثل القتل، والاغتصاب والاختطاف، مقارنةً مع الفترة السابقة المشمولة بالتقرير. ففي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، انخفض عدد حوادث القتل في هايتي إلى ٦٥ شهريا مقارنة مع ٧٦ شهريا في الفترة السابقة المشمولة بالتقرير. وازداد قليلا معدل حوادث الاختطاف المبلغ عنها ليصل إلى ما متوسطه ١٣ حادثة شهريا مقارنة مع ١٢ حادثة شهريا في الفترة السابقة. وانخفض معدل حالات الاغتصاب المبلغ عنها إلى ٤٠ حالة شهريا مقارنة مع ٤٣ حالة في المتوسط شهريا في الفترة السابقة المشمولة بالتقرير. علما بأن هذا الاتجاه الأخير قد يشير إلى انخفاض معدل التبليغ عن حالات الاغتصاب لا انخفاض العدد الفعلي لحالات الاغتصاب.

١١ - وواصل أفراد البعثة من العسكريين والشرطة قيامهم بدور حيوي في الحفاظ على الأمن والاستقرار عموما. وعلى الرغم من أن أداء الشرطة الوطنية الهايتية يتحسن تدريجيا، فإنها لم تصل بعد إلى الوضع الذي يؤهلها بتحمل المسؤولية كاملة عن توفير الأمن الداخلي. وتواصل البعثة تركيز جهودها على حماية الفئات المستضعفة، وبخاصة النساء والأطفال، سواء بتعزيز استراتيجيات الخفارة المجتمعية في شتى أنحاء هايتي، أو بالمزيد من تعزيز وجودها العسكري والشُّرطي في المناطق المعرضة للعنف، ومخيمات المشردين داخليا. ففي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قامت العناصر العسكرية والشُّرطية للبعثة بما مجموعه ٤ ٤٥٥ دورية مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية في بور - أو - برانس وضواحيها، و ١٥ ٠٠١ دورية مشتركة في بقية أنحاء البلد. وفي خلال هذه الفترة، قامت العناصر العسكرية والشُّرطية للبعثة بما مجموعه ٢٩ ٤٧١ دورية في مخيمات المشردين داخليا في منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى، و ١٠ ٤٥٧ دورية في مخيمات خارج بور - أو - برانس.

١٢ - كما قامت العناصر العسكرية والشُّرطية للبعثة بعمليات مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية لمكافحة الجريمة، مثل عمليات محاصرة وتفتيش أفراد العصابات وإلقاء القبض عليهم. وفي حالات التظاهر والاضطراب المدني، يوفر أفراد البعثة ما يلزم من مؤازرة ودعم. ففي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قامت البعثة بما مجموعه ٨١١ ٦ عملية مشتركة في منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى، بهدف تعطيل أنشطة العصابات الإجرامية. وتم خلال تلك الفترة القبض على خمسة من أفراد العصابات. وقد دعم هذه الجهود عمليات متكاملة لتحليل الأخطار وتجميع المعلومات.

ثالثا - المستجدات في مجال المساعدات الإنسانية وفي جهود الإنعاش

١٣ - لا تزال هايتي تواجه تحديات كبيرة في مجال المساعدات الإنسانية، مع وجود أعداد كبيرة من سكان المخيمات الذين ما زالوا يعتمدون على المساعدة من أجل حصولهم على مقومات البقاء الأساسية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كان هناك حوالي ٠٠٠ ٥١٥ من سكان المخيمات، منهم المشردون داخليا، يعيشون في ٧٠٧ مواقع، أغلبها في بور - أو - برانس أو حواليها. ويمثل هذا انخفاضا مقداره ٠٠٠ ١١٩ شخص (أو ١٩ في المائة من المجموع) و ٣٩٤ موقعا منذ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأدى استمرار وباء الكوليرا، وانعدام الأمن الغذائي والضعف الشديد للبلد في مواجهة الكوارث الطبيعية، إلى تفاقم المشاق التي يواجهها سكان هايتي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل أكثر من ١,٥ مليون شخص، منهم ١,١ مليون طفل، يعتمدون على المساعدة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي.

١٤ - وتُحرز جهود الإنعاش والتعمير تقدما، وإن كان بطيئا. وتناقَصَ الاهتمام بالاحتياجات الإنسانية الحرجة، وبخاصة فيما يتعلق بالماء والصرف الصحي في المخيمات، حيث أن بعض الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية أنهوا بالتدريج أنشطتهم بسبب نقص التمويل. فقد مُوِّل النداء الموحد لهايتي لعام ٢٠١١ بمبلغ ٢١٠,٤ مليون دولار، أي ما يمثل ٥٥ في المائة فقط من احتياجاته المنقحة (٣٨٢,٤ مليون دولار). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أطلق مجتمع المساعدة الإنسانية النداء الموحد لعام ٢٠١٢، داعيا إلى تقديم ٢٣٠,٥ مليون دولار كتمويل إضافي لبرامج المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، والإجراءات المحددة الهدف التي تركز على التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقق المزيد من التقدم في تعزيز قدرة مديرية الحماية المدنية في هايتي على قيادة جهود مواجهة الكوارث والوقاية منها في شتى أنحاء البلد، على الصعيدين الوطني والمحلي. واتُخذت عدة مبادرات لتعزيز التنسيق والشراكات بين المديرية والشركاء في

الأنشطة الإنسانية والأمم المتحدة والمنظمات المحلية، مثل عمليات المحاكاة المشتركة التي شملت أكثر من ٥٠ شريكا، منهم البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وأعضاء من المجتمع المدني. ووضعت إحدى عشرة خطة للطوارئ، شملت خطة وطنية وخطة لكل واحدة من المقاطعات العشر في البلد، بمساعدة من الأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين. ووفر أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكاتب ومعدات لتكنولوجيا المعلومات لمركز عمليات الطوارئ الوطني، وعزز قدرات مراكز عمليات الطوارئ في المقاطعات العشر، وذلك من خلال توظيف المزيد من الموظفين وتوفير معدات الاتصال، كافلاً بالتالي حضورا أكثر استدامة لمديرية الحماية المدنية في المناطق. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٨ ملايين دولار للتصدي للاحتياجات الملحة للسكان الضعفاء الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات.

١٥ - وأُعيق إنعاش هايتي بسبب انتهاء ولاية اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ والغموض المحيط بتجديدها أو باتخاذ ترتيبات بديلة للتنسيق بين المانحين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قامت الحكومات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف بصرف ٥٢,٩ في المائة (٢,٣٨ مليار دولار) من أصل ٤,٥٠ مليار دولار من الأموال التي تعهدت بها لبرامج الإنعاش للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وساهمت هذه الجهات المانحة أيضا بمبلغ ٩٩٦ مليون دولار لتخفيف عبء دين هايتي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أدار مجتمع المساعدة الإنسانية عملية تشييد ١٠٠ ٠٠٠ (أي ٩٠ في المائة) على الأقل من المآوي الانتقالية الـ ١١١ ٠٠٠ المقررة لعام ٢٠١١، ووفرت السكن لـ ٤٢٠ ٠٠٠ شخص. ثم إن عدة برامج لإعادة التوطين، تديرها الحكومة بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، يسرت عودة أكثر من ١ ٥٠٠ أسرة إلى أحيائها السكنية. وفضلا عن ذلك، شُيِّد من جديد ٢٥ ٠٠٠ مسكن كان قد دمرها الزلزال، وذلك بمساعدة من الشركاء في الأنشطة الإنسانية. وتعهد الاتحاد الأوروبي أيضا بتقديم ٣٣ مليون أورو لبناء ١١ ٠٠٠ مسكن في حيين سكنيين في بور - أو - برانس. ومع ذلك، فلا يزال حوالي ٥١٥ ٠٠٠ من سكان المخيمات يحتاجون إلى حلول إسكانية.

١٦ - وشمل التقدم المنظور في جهود الإنعاش والتعمير بعد الزلزال إزالة أكثر من نصف الحطام الذي خلّفه الزلزال، وذلك بحلول شباط/فبراير ٢٠١٢، وقد أزيل ١٠ في المائة من الحطام من خلال برامج تدعمها الأمم المتحدة. وتم تشغيل أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص لمدة متوسطها ثلاثة أشهر في إطار برامج النقد مقابل العمل. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بنيت من جديد ٦٣٦ مدرسة؛ منها ٤٧٧ مدرسة نصف - دائمة و ١٥٩ مدرسة

دائمة، وذلك بدعم من شركاء في قطاع التعليم، مما يمثل حوالي ١٦ في المائة من البنايات المُدمّرة أو غير القابلة للاستعمال. وعلاوة على ذلك، فإن ٨٠ في المائة من الأطفال الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات كانوا يذهبون إلى المدرسة. كما جرى توسّع كبير في خدمات التغذية الوقائية والعلاجية للأطفال والنساء، حيث دعمت الأمم المتحدة إنشاء ٢٩٠ وحدة خارجية للمعالجة التغذوية و ٢٤ وحدة داخلية للتثبيت.

رابعا – أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

تقديم الدعم للعملية السياسية

١٧ – منذ تنصيب الحكومة الجديدة، تواصل البعثة، من خلال المساعي الحميدة لممثلي الخاص، العمل بدأب مع متخذي القرار السياسي الرئيسيين في هايتي من أجل تشجيع التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقد سهلت البعثة، مرارا، الحوار بين قادة كلا السلطتين وبين أطراف فاعلة سياسة رئيسية أخرى متيحة لهم المضي قدما في العمليات السياسية البالغة الأهمية، مثل وضع خطة تشريعية للدورة البرلمانية الحالية، والإصلاح القضائي، وأداء المحكمة العليا، وإصلاح جهاز الشرطة، والاستعدادات المتعلقة بالانتخابات. وعلما بأن الدعم الذي تقدمه البعثة يتركز بصورة متزايدة على الأولوية الرئيسية التي صدر بها تكليف، وهي تعزيز مؤسسات هايتي على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك عن طريق الدعوة لإبرام ميثاق سياسي للمضي قدما باستقرار هايتي وتنميتها.

١٨ – وقد قدم ممثلي الخاص عددا من المقترحات إلى الرئيس ورئيس الوزراء ورئيسَي مجلس الشيوخ ومجلس النواب، حول كيفية قيام البعثة، تمشيا مع ولايتها، بتقديم الدعم الفعال لأهدافهم السياساتية. ونتيجة لذلك، تعمل البعثة مع الزعماء السياسيين في هايتي على وضع خريطة طريق للالتزامات المتبادلة المتصلة بالإجراءات اللازم اتخاذها لتقوية المؤسسات، وتحسين سيادة القانون، وتعزيز التنمية المستدامة في هايتي. ويشمل الدعم الاستراتيجي الذي تقدمه البعثة للعملية السياسية التعاون الوثيق مع شركاء هايتي الدوليين، بما في ذلك السلك الدبلوماسي في بور – أو – برانس، لإعطاء زخم للأولويات الحكومية.

تقديم الدعم للانتخابات المقبلة

١٩ – أصدر الرئيس مارتيلي مرسوما في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يقضي بحل المجلس الانتخابي المؤقت، إثر فترة من الشلل المؤسسي الناتج عن ادعاءات بالفساد والغش في حق ثلاثة مستشارين، منهم رئيس المجلس غايو دورسانفيل. ورغم أن الإجراءات القضائية في حق السيد دورسانفيل قد بدأت، فإنه قد رفض لحد الآن المثول أمام قاضي التحقيق

متحججا بكون الدستور يمنحه حصانةً من ولاية المحكمة. وقد حَدَّ غياب مجلس عامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أثر الجهود التي تبذلها البعثة لدعم المؤسسات. وانصب العمل على إتمام المهام المتصلة بانتخابات ٢٠١٠-٢٠١١، ومنها إتلاف المواد الحساسة، والاستعدادات الخاصة بالانتخابات الجزئية المحلية، والبلدية، والتشريعية. ويُتوقع الآن أن تُجرى الانتخابات في عام ٢٠١٢، بعد أن كان من المقرر في الأصل إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتعمل البعثة احتسابا لهذه الانتخابات، التي ستجدد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وستنتخب مسؤولين بلديين (عُمَد، ومندوبي بلدات، وأعضاء مجالس وجمعيات الأقسام المحلية)، مركزة لحد الآن على تعيين الحدود وإدخال التعديلات المحتملة على قانون الانتخابات. وبسبب التأخر في تسمية وإنشاء مجلس انتخابي جديد وفي الإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات، لن يتسنى تنظيم الانتخابات في ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، وهو التاريخ الذي يبلغ فيه ثلث أعضاء مجلس الشيوخ الحاليين نهاية فترة ولايتهم. ومن شأن الفراغ المؤسسي المترتب عن ذلك أن يفاقم حدة التوتر بين الحكومة والمعارضة. ووفق التقييمات الأولية، ربما يتطلب تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات مدة قد تصل إلى خمسة أشهر، ابتداء من تاريخ الإعلان عن موعدها بمرسوم رئاسي.

العنصر العسكري

٢٠ - ما زال العنصر العسكري في البعثة يؤدي مهامه المتعلقة بالحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، فضلا عن إدارة الحدود، وتقديم المساعدة الإنسانية، والتأهب للكوارث، ودعم جهود الإنعاش والتعمير. وقد بدأ التخطيط للدعم الأمني واللوجستي للانتخابات المقبلة. وشارك العنصر العسكري في البعثة في عدة عمليات لمكافحة الجريمة، منها عملية هوب (الأمل) التي نفذت بالاشتراك مع الشرطة الوطنية الهايتية وعنصر الشرطة في البعثة، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتمت هذه العملية في أحياء سكنية في بور - أو - برانس تعتبر شديدة الخطر وأدت إلى اعتقال عدة أعضاء في العصابات الإجرامية ونقص نشاط تلك العصابات في المناطق المستهدفة. وأظهرت عدة عمليات أمنية مشتركة بين الشرطة الوطنية الهايتية والعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة تحسن مستوى التكامل، قياسا إلى فترة التقرير السابقة. وفي هذا الصدد، اعتمد العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة تدابير إجراءات تشغيلية موحدة تكفل تولي الشرطة الوطنية الهايتية قيادة هذه العمليات المشتركة على الدوام.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نتج عن التخفيض، التدريجي المقرر، لقدرات العنصر العسكري التي عُزّزت بقوة بعد الزلزال سحب سريتين عسكريتين من مقاطعتي

غراند آنس ونيب. ومن المقرر سحب كتيبة من المقاطعة الجنوبية بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٢. ويتوقف سحب فصيلة من المقاطعة الشمالية الغربية على وصول وحدة شرطة مشكلة بديلة. وبالموازاة مع تنفيذ هذا التخفيض، أعاد الأفراد العسكريون في البعثة تشكيل القوة لزيادة فعالية البعثة إلى أقصى حد. وقد تم سدّ الفجوة الأمنية الناتجة عن سحب الوحدات العسكرية في هذه المقاطعات من قبل وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة.

٢٢ - وتواصل القدرات الهندسية العسكرية التابعة للبعثة دعم مجموعة واسعة من أولويات الإنعاش الحكومية المتصلة بتخفيف أخطار الكوارث وتوفير الظروف المؤاتية للتعمير لأمد أطول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت السرايا الهندسية التي قدمتها إكوادور، وإندونيسيا، وباراغواي، والبرازيل، وشيلي، وجمهورية كوريا، واليابان ما مجموعه ٥٣ مهمة هندسية للتعمير من أصل ١٦٨ مهمة أُكمل تنفيذها في عام ٢٠١١. وشملت هذه المشاريع إزالة بنايات حكومية ومستشفيات وملاجئ للأيتام ومدارس كان قد دمرها الزلزال؛ وتهيئة الأرض لتشييد مبان جديدة منها مراكز لمعالجة الكوليرا؛ وإصلاح الطرق؛ وحفر الآبار؛ وصرف مياه الأنهار والقنوات استعداداً لموسم الأمطار (في أماكن منها مخيمات المشردين داخليا)؛ ومختلف مشاريع تحسين الري.

عنصر الشرطة

٢٣ - ظل إصلاح وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية يشكل أولوية لبعثة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، شاركت الشرطة الوطنية الهايتية وعنصر الشرطة في البعثة في وضع خطة خمسية جديدة لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وتنتظر الآن موافقة حكومة هايتي النهائية عليها. ويبلغ القوام الحالي للشرطة الوطنية الهايتية ١٠٦ ١٠ من ضباط الشرطة، منهم ٧٦٠ امرأة.

٢٤ - ومن المقرر أن تبدأ الدفعة الثالثة والعشرون التي تضم نحو ٥٥٠ طالبا التدريب في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقد تأخر البدء في التدريب بسبب التمويل ومسائل إدارية. وكان من بين أسباب التأخير الأخرى تباين وجهات نظر الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى بشأن توقيت الدورة ومدتها وعدد الطلاب في الصف. وتتواصل عملية التجنيد للدفعة الرابعة والعشرين مستهدفة بلوغ نسبة الإناث فيها ٣٠ في المائة. واستأنفت لجنة مشتركة تضم الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة عملية فرز جميع ضباط الشرطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توصلت اللجنة المشتركة إلى قرار نهائي يقضي بفصل ١٣٨ ضابط شرطة ''غير موصى بهم'' من القوة من أصل ما مجموعه ٣ ٥٨٣ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الذين تم فرزهم منذ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٦. بالإضافة إلى ذلك، ركز عنصر الشرطة في البعثة ومستشاره لحقوق الإنسان على بناء القدرات المتعلقة بالمراقبة والإبلاغ في الشرطة الوطنية الهايتية حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها ضباط الشرطة الوطنية الهايتية.

٢٥ - وقد أعاق عدد من التحديات وتيرة عمليات التجنيد والفرز والتدريب. ومن بين هذه التحديات الحاجة إلى إعادة هيكلة نظام التجنيد، والتعجيل في ترميم أو تشييد مرافق من أجل توسيع الدورات التدريبية الموجهة إلى مسؤولي إنفاذ القانون من الرتب المتوسطة والعليا، وزيادة موارد الميزانية لتمويل صفوف أكبر حجما، وإقامة دورات تدريبية على نحو أكثر تواترا، والتأكد من حصول الطلاب الذين تلقوا تدريبهم مؤخرا على رواتبهم الشهرية. وتقوم البعثة والأطرف المعنية الأخرى بوضع خيارات لمعالجة هذه التحديات.

٢٦ - وتواصل البعثة تقديم المشورة التقنية لعدد من المشاريع التي تمولها الجهات المانحة لإصلاح وتشييد مرافق الشرطة. وينبغي الانتهاء بحلول عام ٢٠١٣ من تشييد أكاديمية شرطة جديدة لتدريب ضباط الشرطة من الرتب المتوسطة والعليا. ويجري التخطيط لبناء مرافق إضافية لوحدات الشرطة الوطنية الهايتية المتخصصة، بما في ذلك وحدات خفر السواحل والنظام العام. وسيبدأ تخفيض قوام الشرطة التابعة للبعثة المأذون به إلى ٣ ٢٤١ ضابطا في آذار/مارس وينبغي أن ينتهي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢.

حماية الفئات الضعيفة

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة جهودها في الخفارة المجتمعية في مخيمات المشردين داخليا بتنسيق وثيق مع لجان المخيمات. وعمل عنصر الشرطة التابع للبعثة على إرشاد ضباط الشرطة الوطنية الهايتية وساعد في إقامة مركز شرطة ثانوي في مخيم جان ماري فنسنت وهو أكبر المخيمات وأكثرها انعداما للأمن في بور - أو - برانس. علاوة على ذلك، يحافظ عنصر الشرطة في البعثة الذي يعمل في موقع مشترك مع الشرطة الوطنية الهايتية، على وجود أمني على مدار الساعة ويقوم بتسيير دوريات قوية في سبعة مخيمات لمشردين داخليا معرضة لمخاطر شديدة وتقوم بأعمال دوريات تناوبية يوميا في نحو ١٥٠ مخيما ''غير دائمة''. وردا على عمليات الإخلاء القسري للمشردين، ولا سيما في ليوغان، مركز الزلزال الذي وقع عام ٢٠١٠، عملت مجموعة الحماية مع السلطات الهايتية على تأييد اعتماد خطة شاملة لإغلاق المخيمات. وستربط الخطة المقترحة مواعيد إغلاق المخيمات بتوفير سكن بديل، وتحديد مواقع لإعادة التوطين على المدى الطويل. وفي بور - أو - برانس، أحرزت الحكومة تقدما ملحوظا في تنفيذ برنامج إعادة التوطين ''٦/١٦'' لتقديم معونات لاستئجار المنازل وإصلاحها للمقيمين في ستة مخيمات في الأحياء البارزة في

المدينة. واقترنت هذه المبادرة بإصلاح ١٦ حياً شُرِّد منها معظم هؤلاء الأشخاص. ويتلقى هذا البرنامج الدعم من عدد من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

٢٨ - وظل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس مصدر قلق، لا سيما في المناطق الفقيرة في بور - أو - برانس، وفي مخيمات المشردين داخليا وفي المناطق النائية من البلد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أنشأت البعثة بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية ووزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة مناطق استقبال خاصة لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في ثلاثة من أكثر المخيمات تعرضا للخطر في بور - أو - برانس. وتجري الاستعدادات لإقامة مرافق استقبال مماثلة في مراكز الشرطة السبعة في منطقة العاصمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت البعثة أيضا مكتبا للتنسيق والاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في الشرطة الوطنية الهايتية. كما أقامت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورات تدريبية في هذا الصدد للمدربين في الشرطة الوطنية الهايتية من المقاطعات العشر في هايتي. وفي المقابل، قام هؤلاء المدربون بتنظيم حلقات عمل حول تقنيات التحقيق بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس لضباط الشرطة الوطنية الهايتية.

٢٩ - وفي غضون ذلك، رصدت البعثة متابعة التحقيقات في ٦٢ حالة اغتصاب مسجلة في أربعة مراكز للشرطة الوطنية الهايتية في بور - أو - برانس. وتبين لها أنه لم ترفع ولا حالة من هذه الحالات إلى المحكمة بسبب عدم كفاية القدرة على إجراء التحقيقات، أو إجراء تسويات خارج نطاق المحاكم، أو بسبب رفض الضحايا المثول أمام قاضي التحقيق، مما يثير مخاوف كبيرة بشأن مدى كفاية استجابة الشرطة والقضاء.

الحد من العنف الأهلي

٣٠ - لا يزال الحد من العنف الأهلي أحد تدابير الاستقرار الحيوية لمعالجة التقلبات السياسية الجارية، وضعف المؤسسات الأمنية واستمرار التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ولّما كان التأخير المتوقع في تنظيم الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية قد يؤدي إلى زيادة حدة التوتر، فإن مشاريع الحد من العنف الأهلي قد تساعد على التخفيف من حدة هذه التوترات في المجتمعات الحضرية الهشة التي تشكل محور هذا البرنامج.

٣١ - وتمشيا مع تشديد حكومة هايتي على توفير فرص العمل، واصلت البعثة العمل مع الشركاء المنفذين الوطنيين والدوليين المنفذين في مشاريع كثيفة اليد العاملة وواسعة النطاق، والتدريب على المهارات، والتنسيب الوظيفي، والمساعدة القانونية، فضلا عن المبادرات الاجتماعية والحمائية في بور - أو - برانس وغونايف وكاب هايتي وجاكميل. ومنذ

تقريري الماضي، أنجزت البعثة ٣٢ مشروعا من أصل ٦٣ مشروعا للحد من العنف الأهلي تبلغ قيمتها ٩ ملايين دولار؛ وركز ٢٦ من هذه المشاريع على المحافظة على البيئة ووفرت فرص عمل قصيرة الأجل لـ ٠٠٠ ٢٠ من الشباب المعرضين للمخاطر. ودعمت البعثة أيضا التدريب المهني وتواصل تقديم المساعدة في التنسيب الوظيفي لـ ١١٠ ١ من الشباب المعرضين للمخاطر بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات الدولة في هايتي. وتقدم البعثة الدعم التعليمي والصحي والنفسي والاجتماعي لـ ٠٠٠ ٢ امرأة، بمن فيهن سجينات من الأحداث، ومن ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

الدعم المقدم لمؤسسات الدولة

٣٢ - في سياق دعم البعثة المستمر لجهود تحقيق اللامركزية في وزارة الداخلية والدفاع الوطني، قدمت البعثة المشورة الفنية إلى ١٤٠ بلدية بشأن إنجاز ميزانياتها. وقامت البعثة بتثبيت أربعة موظفين فنيين في مكاتب مندوبي المقاطعات العشرة الجدد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ عينهم الرئيس مارتيلي لتقديم المشورة التقنية. وساعدت البعثة أيضا في تحديد الأولويات التشريعية الرئيسية من أجل برلمان هايتي التي ستدرج في الخطة التشريعية لسنة ٢٠١٢.

٣٣ - واستمرت مشاريع البنية التحتية والمعدات لدعم السلطات الهايتية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١١، حددت البعثة والسلطات الهايتية ١٢١ مشروع بناء حكومي جديد، وقامت البعثة ببناء ٣٥ مكتباً سابق التجهيز تضم ٢١ إدارة عامة وتزويده باللوازم. وستضم هذه المكاتب مرافق لوزارة العدل والأمن العام، ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي، ووزارة الداخلية والدفاع الوطني، ومكتب السجل المدني، وست محاكم للصلح، وإدارة السجون الوطنية، ومكتب خفر السواحل.

المشاريع ذات الأثر السريع

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة التركيز على تطوير المشاريع ذات الأثر السريع من أجل المجتمعات المحلية المتأثرة بالزلزال، وفي الوقت نفسه تحديد مشاريع في المناطق الأربعة ذات الأولوية التي حددتها قيادة البعثة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وهي: التخفيف من آثار الكوليرا؛ والإنارة الأمنية؛ وإصلاح الطرق والبنى التحتية؛ والبنية التحتية لسيادة القانون. وبميزانية قدرها ٧,٥ مليون دولار لمشاريع الأثر السريع للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، تواصل البعثة تركيز جهودها على دعم المجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليها، وفي المناطق التي تفتقر إلى المساعدة الحكومية الكافية ومن الجهات المانحة.

واعتبارا من ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كان ٥١ مشروعا قيد التنفيذ، و ٧٨ مشروعا آخر على وشك أن تبدأ، أي ما مجموعه ١٢٩ مشروعا بقيمة ٥,٥٧ مليون دولار.

سيادة القانون وبناء القدرات

٣٥ - أعاقت الاضطرابات السياسية التي أحاطت باستقالة وزير العدل، جوزويه بيير لوي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الدعم المقدم من البعثة إلى وزارة العدل والأمن العام. وأدلى خلفه، ميشيل بيير بروناشيه، الذي عين في كانون الأول/ديسمبر، ببيانات عامة التزم فيها بإدخال إصلاحات على سيادة القانون. وفي حين يوجد اتفاق واسع في الدوائر الحكومية على أن مسألة سيادة القانون هي ضمن الأولويات العليا، فقد أعاق عمَل البعثة الرامي إلى دعم سيادة القانون عدمُ توافر الإرادة لإجراء تغييرات حقيقية، وشيوع ثقافة الإفلات من العقاب، لا سيما داخل الطبقة السياسية في هايتي وفي صفوف النخبة. وتوجد هياكل موازية عميقة الجذور داخل المجتمع الهايتي، تسمح لجماعات داخل المجتمع الهايتي باستخدام الممارسات الفاسدة للتحايل على النظام القانوني. كما أعاق التقدم المحرز في تعزيز سيادة القانون تعاقب خمسة مدعين عامين في بور - أو - برانس خلال ١٢ شهرا فقط.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عين الرئيس مارتيلي رئيس ونائب رئيس المحكمة العليا من قائمة من المرشحين أحالها إليه مجلس الشيوخ. وظل منصب رئيس المحكمة العليا شاغرا منذ عام ٢٠٠٤. وفي ١٤ شباط/فبراير، أعلن وزير العدل أن الرئيس مارتيلي سيصدر قريبا مرسوماً لملء الشواغر القضائية الخمسة المتبقية، لكي تتمكن المحكمة العليا من الشروع في عملها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنشأ الرئيس مارتيلي فريقا عاملا معنيا بإصلاح العدالة مع اختصاصه باقتراح التدابير المناسبة لتنفيذ إصلاح العدالة. ومنح الفريق العامل ٢٤ شهرا لتنفيذ ولايته. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعات حول سيادة القانون في كل مقاطعات البلد العشر ضمت زعماء المجتمعات المحلية والسلطات البلدية وممثلين عن السلطة القضائية والشرطة الوطنية للتوصل إلى حلول محلية لانعدام الأمن والنزاعات السياسية.

العدالة

٣٧ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقديم الدعم الفني واللوجستي إلى ١٨ مكتبا للمساعدة القانونية في جميع أنحاء البلد. وقام اتحاد أمم أمريكا الجنوبية مؤخرا، الشريك في تمويل المعونة القانونية، بإبلاغ الأطراف المعنية، بما فيها بعثة الأمم المتحدة، بقراره إنهاء تمويل برنامج المعونة القانونية في هايتي. وأوضحت حكومة هايتي للبعثة أنها تعتزم تولي

إدارة برنامج المعونة القانونية. وفي كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، أنشأت وزارة العدل والأمن العام فريق عمل انتقاليا بمشاركة البعثة وَجِهات معنية أخرى، من أجل إعداد خطة لتطوير نظام مستدام للمعونة القانونية واستعراض مشروع القانون المتعلق بإنشاء النظام الوطني للمعونة القانونية. وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقدت البعثة حلقتي عمل استغرق كل منهما يومين في كروا – دي – بوكيه وجيريمي لتدريب مجموعة من ٣٠ فردا من أفراد الشرطة ومن القضاة وأعضاء النيابة العامة، من بينهم أربع نساء، على تقنيات التحقيق في حالات الاعتداء الجنسي. وواصلت البعثة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم الفني واللوجستي من أجل إنشاء المجلس الأعلى للقضاء بتقديم المساعدة إلى فريقي عمل على صياغة القواعد واللوائح، وعلى نقل الكفاءات من وزارة العدل والأمن العام إلى المجلس.

الإصلاحيات

٣٨ - أخذت المساعدة التي تقدمها البعثة في مجال الإصلاحيات شكل بناء القدرات في المجال الأمني، وتلبية الاحتياجات من التوظيف والتدريب ووضع السياسات وتحسين البنية الأساسية. وقد سمح الوجود اليومي لأفراد البعثة في جميع السجون في البلد البالغ عددها ١٦ سجنا بإدخال تحسينات في جميع هذه المجالات ذات الأولوية، لا سيما على الصعيد المحلي. ومع ذلك، لا تزال سجون هايتي تعاني من الاكتظاظ وتصور الإدارة والإفراط في الاحتجاز قبل المحاكمة والنقص في الغذاء والماء. ولوحظ حدوث تحسنات فيما يتعلق بالفصل بين القُصَّر في جميع السجون فيما عدا ثلاثة منها، وفي الظروف الصحية عموما. وكان على قمة أولويات البعثة دعم مكتب مدير إدارة السجون في وضع إجراءات وممارسات موحدة لتشغيل السجن الجديد في كروا – دي – بوكيه. وحتى الآن، وقع مدير إدارة السجون رسميا على ٩ من الإجراءات الموحدة المقترحة البالغ عددها ١٢ إجراء. وستعرض الإجراءات الثلاثة المتبقية على وزير العدل وقيادة الشرطة الهايتية للتحقق منها بشكل نهائي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصب التركيز بشكل خاص على الإفراج عن السجناء المحتجزين قبل المحاكمة، أو أولئك الذين تجاوزوا مدة عقوبتهم. ونتيجة لجهود البعثة، أُطلق سراح ٢٦٩ معتقلا خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من مشروعين للبعثة من المشاريع ذات الأثر السريع ساهما في تحسين ظروف العمل والمعيشة في سجنين في ليه كاي وغراند ريفيير دو نور. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة تدريبا ميدانيا لفائدة ٤٢ من موظفي الإصلاحيات الوطنيين بشأن تقييم

أداء الموظفين الجدد في السجون. وقد قامت البعثة بتدريب ١٤ موظفا إضافيا من موظفي الإصلاحيات على أساليب إجراء المقابلات الشخصية والتفتيش وتقييد اليدين.

حقوق الإنسان

٣٩ - استمرت البعثة في تركيزها على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ومن خلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نشرت البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ تقريرين عن عمليات قتل غير قانونية يدعى قيام أفراد من الشرطة الوطنية الهايتية بها وأعربت عن أسفها على أنه بالرغم من بعض الجهود التي بذلتها الشرطة والقضاء للتحقيق في عمليات القتل، فإن هناك نقصا ملموسا في قدرة الدولة على ملاحقة ومعاقبة الجناة بشكل فعال. وتراقب البعثة أيضا عن كثب محاكمة أفراد الشرطة وموظفي السجون المتهمين بارتكاب عمليات قتل غير قانونية خلال أعمال الشغب التي وقعت في سجن ليه كاي في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأسفرت المحاكمة عن إدانة ثمانية متهمين وتبرئة ستة آخرين. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أعلن القاضي الهايتي الذي يرأس التحقيق في قضية الرئيس السابق جان كلود دوفالييه أن قانون التقادم يمنع المحاكمة على جرائم حقوق الإنسان الموثقة جيدا التي ارتُكبت في ظل نظام حكم دوفالييه، وأن السيد دوفالييه لا ينبغي أن يُحاكم إلا بتهم الفساد. وأعربت البعثة عن أسفها لهذا القرار. وواصلت البعثة تأييد ودعم اتخاذ الدولة إجراءات لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة حكم دوفالييه. ونظمت البعثة أيضا مجموعة من البرامج التدريبية للسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية لبناء القدرات في مجال سيادة القانون ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وقدمت الدعم لمكتب حماية المواطنين.

المسائل الجنسانية

٤٠ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قامت البعثة بالتعاون مع وزارة شؤون وحقوق المرأة ومنظمتين نسائيتين، بتدشين مشروع تموله لكسمبرغ من أجل تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية على الصعيدين الوطني والمحلي. كما ساعدت البعثة التجمع البرلماني النسائي على وضع مشاريع ذات أثر سريع من أجل تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات وتحديد استراتيجيات لضمان تمثيل المرأة في المناصب العامة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة.

حماية الطفل

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة تقارير عن ١١٠ حالات اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد القُصَّر، و ١٥ حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب عصابات مسلحة، و ١٢ حالة من حالات الاختطاف و ٧ قضايا تنطوي على قتل قُصَّر، وقعت بعضها أثناء تبادل لإطلاق النار. وتعمل البعثة مع المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف على المساهمة في إدخال تعديلات على مشروع قانون بشأن الاتجار بالبشر ليتواءم مع بروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والذي صدقت عليه هايتي في عام ٢٠٠٩. وفي مجال قضاء الأحداث، واصلت البعثة الدعوة للإسراع بإدارة القضايا وتحسين ظروف احتجاز القُصَّر. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت بعثة الأمم المتحدة ثلاثة دورات للتدريب والتوعية في المقاطعة الغربية بهدف تعزيز قدرات ٤٢ منظمة مجتمعية فيما يتعلق بقضايا حماية الأطفال بما في ذلك العنف الجنسي، وقضاء الأحداث، والاتجار بالأطفال.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٢ - عززت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري آليات التنسيق والهياكل الوطنية المعززة لمكافحة الإيدز في هايتي. وتواصلت أنشطة التوعية، بما في ذلك الدورات التدريبية والبرامج الإذاعية، في جميع أنحاء هايتي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في برامج مرحلة ما بعد حالات الطوارئ. وتم إصلاح آلية التنسيق القطري في هايتي التابعة للصندوق العالمي بغية إتاحة الفرصة لاستمرار التمويل. كما ساعدت البعثة الحكومة في استكمال الخطة الوطنية المتعددة القطاعات المعنية بالإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، قُدِّم إلى البرلمان قانون منقح حديثا بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

السلوك والانضباط

٤٣ - يركز عمل وحدة السلوك والانضباط في البعثة على تعزيز تدابير المنع، والإسراع بإدارة القضايا التأديبية، واتخاذ إجراءات تصحيحية، وذلك تماشيا مع سياسية الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقا إزاء سوء السلوك من جانب موظفيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت البعثة لعدة ادعاءات بوقوع حالات جسيمة من سوء السلوك من جانب أفراد البعثة. وتشمل هذه الحالات ادعاءات اغتصاب رجل هايتي في بور - سالو، وادعاءات اغتصاب قاصر في غوناييف، وادعاءات وجود علاقات جنسية بين أفراد البعثة وثلاث قاصرات في بور - أو - برانس. ونتيجة لهذه الادعاءات، واجهت البعثة احتجاجات في

الرأي العام في هايتي وبين الطبقة السياسية ضد ادعاءات سوء السلوك من جانب أفراد البعثة. وفي ٨ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الشيوخ بالإجماع قرارا يطلب من الأمين العام رفع الحماية المكفولة بموجب الحصانة لاثنين من موظفي البعثة يدعى تورطهما في هذه القضية في غوناييف. وفي كل هذه القضايا، استجابت البعثة على نحو استباقي بأن شرعت في تحقيقات داخلية، واتخاذ تدابير تأديبية عاجلة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة ٥١ دورة تدريبية بشأن سوء السلوك ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسي لما مجموعه ١ ٢٦٥ فردا من أفراد البعثة في بور - أو - برانس والعديد من المناطق. وبالتعاون مع قسم الاتصالات والإعلام، والوحدة المعنية بالسلوك والانضباط، أنجزت البعثة إنتاج فيديو للتدريب على منع سوء السلوك. ودعم الفريق أيضا جهود فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب أمين المظالم في هايتي لوضع استراتيجية شاملة لمساعدة الضحايا.

الإعلام والتوعية

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة استخدام الإعلام والتواصل كأداة استراتيجية لدعم تنفيذ ولايتها، وضمان فهم جهودها وإبرازها. وجرى بذل جهود لإعادة تأكيد تنفيذ البعثة بثبات لسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقا إزاء سوء السلوك من جانب موظفيها. وشملت أدوات التوعية المؤتمرات الصحفية المنتظمة؛ وإصدار ونشر البيانات الصحفية والرسائل من ممثلي الخاص في الوقت المناسب؛ وإجراء زيارات ميدانية للمشاريع بمصاحبة وسائط الإعلام؛ واستخدام الموقع الإلكتروني للبعثة ووسائلها للتواصل الاجتماعي. كما اضطلعت البعثة بحملات للتعليم المدني وأنتجت برامج تلفزيونية كانت تبث على محطات التلفزيون الوطنية والمخصصة للمغتربين. وبثت إذاعة البعثة التي تعمل بالتضمين الترددي FM برامج مدتها ٢٤ ساعة، تضم معلومات ذات أولوية، وحملات للتوعية تشمل، ضمن ما تشمل، جهود الوقاية من الكوليرا، والتأهب لمواجهة الكوارث والأعاصير، وتعزيز الحوار الوطني واحترام سيادة القانون.

خامسا - الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش والتنمية

التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

٤٥ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري جهودهما لوضع البرامج المشتركة وتنفيذها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كان هناك ١٠ برامج مشتركة قيد التنفيذ بقيمة إجمالية قدرها ٢٥٠ مليون دولار، من بينها خمسة برامج ممولة من خلال صندوق تعمير هايتي. وتتناول هذه البرامج مجموعة كبيرة من

أولويات الإنعاش، من بينها إزالة الأنقاض، وتوفير المساكن، والخدمات الصحية، وإعادة المشردين إلى أحيائهم الأصلية أو إلى مساكن أكثر أمناً، وتوفير الوجبات المدرسية، وتحقيق الاستدامة البيئية. ولدى أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ثلاث أولويات مشتركة هي: دعم بناء مؤسسات الحكومة، وإرساء نظام اللامركزية، وتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي إطار تحقيق الأولويتين الأوليين في ٢٠١١، نشرت وكالات الأمم المتحدة ٤١٩ موظفاً وطنياً و ١٠٦ موظفين دوليين في كيانات حكومية وطنية ومحلية، بهدف تعزيز قدراتها وتقديم المساعدة التقنية لها. وعقدت مجموعة الإثني عشر – وهي مجموعة المانحين الرئيسيين في هايتي – اجتماعات منتظمة بقيادة البعثة، للتعجيل بإحراز التقدم وتحسين التنسيق في عملية الإنعاش، إلى جانب دعم جهود إعادة تنشيط أفرقة التنسيق القطاعية الرئيسية (tables sectorielles)، بقيادة الوزارات الوطنية. وفي الوقت نفسه، تعكف مجموعة الـ ١٢ على العمل مع وزارة التخطيط والتعاون الخارجي لتعزيز هيكل تنسيق المعونة على الصعيد الوطني، ولوضع اتفاق يحدد المسؤوليات المشتركة المتعلقة بتعزيز الإدارة العامة والمؤسسات الوطنية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصبحت الكيانات الحكومية تضطلع برئاسة غالبية مجموعات العمل الإنساني أو تشارك في إدارتها. ويُعدّ ترشيد هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية من الأولويات الرئيسية للفريق القطري للعمل الإنساني في عام ٢٠١٢، بهدف تعزيز الدور القيادي الذي تؤديه الحكومة. وتعكف الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية أيضاً على تطوير مدى تأهب الحكومة وقدرتها على التصدي للكوارث، بدعم نظام وطني للحد من مخاطر الكوارث، بهدف وضع خطة طوارئ لمواجهة المخاطر المتعددة في حالات الزلازل أو الفيضانات أو الأعاصير أو أمواج تسونامي.

٤٦ – هذا، مع العلم بأن الإطار الاستراتيجي المتكامل لهايتي، الذي وُضَع في البداية لفترة ١٨ شهراً تمتد من حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والذي يشكل المرجع البرنامجي الرئيسي للبعثة ولوكالات الأمم المتحدة، قد تم تمديده حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويدور الإطار الاستراتيجي المتكامل حول خمس ركائز، تشمل ركيزة مؤسسية وركائز متعلقة بإقليم الدولة، وبإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي، وبتهيئة ”البيئة المواتية“ للعمل. وفي أوائل عام ٢٠١٢، شرعت منظومة الأمم المتحدة في هايتي في العمل على وضع إطار استراتيجي متكامل جديد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، سيضم الأولويات في مجالات العمل الإنساني والتنمية وتحقيق الاستقرار، بما يتوافق مع الخطة الجديدة للحكومة، والمستمدة مباشرة من خطة عملها من أجل الإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني الصادرة في آذار/مارس ٢٠١٠.

التصدي لوباء الكوليرا

٤٧ - يواصل مجتمع الأنشطة الإنسانية دعمه لجهود التصدي على الصعيد الوطني لتفشي الكوليرا. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بلغ عدد الحالات التراكمية للمصابين ٥٢٤ ٥٢٦ حالة، وأدى الوباء إلى وفاة ٠٢٥ ٧ شخصاً منذ بداية تفشي المرض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتم إنشاء نظام وطني للإنذار بالكوليرا، بقيادة وزارة الصحة العمومية والسكان. وأدت حملات التوعية الواسعة النطاق وشبكة مراكز العلاج المنتشرة في جميع أنحاء البلد إلى انخفاض عام في معدل الإصابة بالمرض وفي معدل إماتة الحالات. وفي عام ٢٠١١، وفرت البعثة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في الأنشطة الإنسانية إمدادات الماء، ومنتجات لمعالجة المياه، ونظم لترشيح المياه ومواد لحفظ الصحة، لما يزيد على ثلاثة ملايين شخص.

٤٨ - وفي أعقاب نشر تقرير فريق الخبراء المستقل في أيار/مايو ٢٠١١ عن أسباب تفشي الكوليرا، ظل اهتمام البعثة مركزاً على دعم جهود الوقاية من المرض. وبعد الاستجابة الطارئة للوباء، وُجِّهَت جهود البعثة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية وحركة الصليب الأحمر نحو بناء القدرات الوطنية على الوقاية من الكوليرا والتصدي لها، في مقاطعات الوسط وأرتيبونيت والغرب والشمال والشمال الشرقي والشمال الغربي. وبدعم من اليونيسيف، تم تدريب ما يزيد على ٤٠٠ ١ مدرب و ٢٠٠ ٥ أخصائي اجتماعي في مجال التوعية بحفظ الصحة، وفيما يتعلق تحديداً بالوقاية من الكوليرا. وتواصل اليونيسيف تقديم الدعم، بالمشاركة مع وزارة الصحة العمومية والسكان ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، إلى ١٦ مركزاً لمعالجة الكوليرا، و ١٢٠ وحدة لمعالجة الكوليرا، و ١٧٢ ١ مركزاً مجتمعياً لتعويض السوائل (المفقودة) بطريق الفم. كما أن حملات التوعية بالطواف على المنازل، والمسوحات التشخيصية الاجتماعية، والعروض المسرحية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد ساعدت على توعية ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ من السكان المقيمين في ١٤٠ من المخيمات والأحياء، بمعلومات عن الكوليرا وعن أهمية تنظيف المراحيض. وأخيراً، قامت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، بدعم تشييد وتشغيل مركز حديث لمعالجة الفضلات البشرية بالقرب من بور - أو - برانس (مورن - آ - كابري)، بما يضمن مستوى أعلى من السلامة البيئية على نطاق المنطقة الحضرية الكبرى وضواحيها.

٤٩ - وسيظل وباء الكوليرا منتشراً على مدار عام ٢٠١٢، وما زالت هناك مخاطر بوقوع فاشيات جديدة. وتهدد قلة الأموال التقدم المحرز في جهود الوقاية من الكوليرا، الأمر الذي

أسفر عن إغلاق خدمات الصرف الصحي في عدد من المخيمات المقامة للسكان المتضررين من الزلزال، بمن فيهم السكان المشردون داخلياً. كما أن عدم كفاية خدمات الصرف الصحي، ونقص مصادر الماء النظيف، وهطول الأمطار والفيضانات في موسم الأمطار، كلها تشكل مخاطر جسيمة، وقد تؤدي إلى مزيد من حالات العدوى.

مكتب المبعوث الخاص لهايتي

٥٠ - يواصل مكتب المبعوث الخاص مساندة حكومة هايتي في جهودها لتتبع التعهدات المالية للمانحين وممارسة قدر من التنظيم والرقابة على الجهات مقدِّمة الخدمات من غير الدول حتى يتماشى عملها وتمويلها مع أولويات الحكومة. ولهذا الغرض، عمل مكتب المبعوث الخاص بشكل وثيق مع وزارة التخطيط والتعاون الخارجي لحصر مقدمي الخدمات المسجَّلين من غير الدول. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢، زاد معدل صرف التبرعات من ٤٣ في المائة إلى ٥٢,٩ في المائة. ووُجِّهَت من خلال النظم الحكومية نسبة ١٠ في المائة من مجموع المبالغ وقدرها ٥,٣٣ بليون دولار التي صرفتها جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف للأغراض الإنسانية وجهود الإنعاش في هايتي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وكان حجم التمويل الموجَّه من خلال النظم الحكومية لأغراض الإنعاش أكثر من نظيره الموجه للأغراض الإنسانية، لكن الجهات المانحة الثنائية وجَّهَت تبرعات من خلال النظم الحكومية أقل حجماً مما وجَّهَته الجهات المانحة المتعددة الأطراف. ولم يوجَّه من خلال النظم الهايتية على سبيل دعم الميزانية سوى ٦ في المائة من المبالغ التي صرفتها الجهات المانحة الثنائية من تعهداتها المعلنة لأغراض الإنعاش.

سادسا - الآثار المالية

٥١ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٥٦/٦٥ باء المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، مبلغاً قدره ١٠٠ ٥١٧ ٧٩٣ دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٥٢ - وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ٢٥٩,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٨٠١,٢ ٢ مليون دولار.

٥٣ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ووحدات الشرطة المشكَّلة في البعثة ١١,٩ مليون دولار. وقد سُددت التكاليف المتعلقة

بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترتين الممتدتين حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، على التوالي، وفقا لجدول التسديد الفصلي.

سابعا – الملاحظات

٥٤ – إن الحل الوسط الذي توصل إليه الرئيس مارتيلّي وأعضاء برلمان هايتي، والذي أدى إلى تنصيب حكومة جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أتاح فرصة لتجاوز جمود الوضع السياسي الذي أعاق إنعاش البلد وتقدمه نحو الاستقرار المديد والتنمية. ومن أسف أن هذه الفرصة لم تغتنم. فقد أدى التنازع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة والتوترات داخل السلطة التنفيذية إلى استقالة رئيس الوزراء، غاري كونيل، بعد مرور أربعة أشهر فقط على توليه منصبه. ويعد ذلك فشلا خطيرا لزعماء هايتي السياسيين في أن يكونوا على مستوى تطلعات من انتخبوهم وأن يوفروا حكومة فعالة في وقت تحتاج هايتي إليها احتياجا غير مسبوق.

٥٥ – ويتعين الآن على السلطتين التنفيذية والتشريعية في هايتي العمل على خدمة المصالح العامة لشعب هايتي وأن تسارع إلى تعيين رئيس وزراء جديد. وأشجع كلتا السلطتين على أن تعملا معا وأن تتفاديا، بكل الوسائل الممكنة، الخلافات الأخيرة التي أعاقت إحراز التقدم في تقوية مؤسسات الحكم الهايتية وإصلاحها. وفي هذا الصدد، فإنني أؤيد كل التأييد النداء الذي وجهه أعضاء مجلس الأمن أثناء زيارتهم الأخيرة لهايتي إلى الزعماء السياسيين بالعمل معا بروح توافقية. وأشجع جميع الجهات الفاعلة على الاشتراك في حوار سياسي بنَّاء من أجل تحقيق الاتفاق السياسي والمصالحة على أساس من التسامح المتبادل. وهذا الحوار الصادق والشامل شرط مسبق لإحراز تقدم ملموس على صعيد الإنعاش والتنمية؛ والانتخابات؛ والإصلاح الدستوري؛ وسيادة القانون؛ وحماية حقوق الإنسان؛ وإرساء ثقافة لا تسامح فيها مع الإفلات من العقاب. وأثناء الانتخابات الأخيرة، أطلق شعب هايتي دعوة قوية لتحقيق التغيير، والشعب يستحق أن يفي قادته المنتخبون بما تعهدوا به من وعود في حملاتهم الانتخابية.

٥٦ – وقد أحطت علما بالإفادات المستمرة والمتزايدة بحشد عدة مئات من الأعضاء السابقين المسلحين في القوات المسلحة الهايتية ومجندين جدد احتلوا عدداً من مخيمات التدريب السابقة في عدة مقاطعات. وأدعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير صارمة لكبح عملية الحشد هذه التي تشكل خطراً يهدد استقرار البلد، وإلى التحقيق بشفافية في مصادر تمويلها ودعمها.

٥٧ - وآمل أن تشرع السلطات الهايتية من جديد في قريبا في العملية الانتخابية المتعلقة بالانتخابات الجزئية المقبلة التشريعية والبلدية والمحلية، وأن تنشئ مجلساً انتخابياً ذا مصداقية. وسيسهم ذلك في إعادة تنشيط المؤسسات الهايتية وفي تقليل الفراغ المؤسسي الذي سيعقب انتهاء ولايات ١٠ أعضاء في مجلس الشيوخ في ٨ أيار/مايو ٢٠١٢. ومن الأهمية بمكان أن تحشد الحكومة الموارد اللازمة لبناء قدرات المجلس الانتخابي في مجالي الإدارة الانتخابية والشؤون الإدارية. والبعثة على أتم الاستعداد لدعم العملية الانتخابية على نحو ما فعلت في الماضي، ولتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية المقدمة إلى هايتي بالتعاون مع الأطراف الدولية المعنية الأخرى.

٥٨ - وقد كان الحكم الصادر في قضية مقتل السجناء في أعمال الشغب التي وقعت في سجن في ليه كاي في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بمثابة إشارة إيجابية لالتزام السلطات الهايتية بتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. إلا أن القلق يساورني إزاء القرار الذي أُتخذ مؤخراً في القضية المتعلقة بجان - كلود دوفالييه، بتطبيق قانون التقادم على انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة جيداً التي ارتُكِبَت أثناء فترة حكم المذكور. وأشجع السلطات الهايتية على ألا تألو جهداً في مكافحتها للإفلات من العقاب.

٥٩ - ومع التخفيض التدريجي للزيادة في القدرات التي أُذِن بها للبعثة في أعقاب الزلزال، واحتسابا لمزيد من الدمج التدريجي والمنظم لموظفي البعثة وأنشطتها على مدى السنوات القادمة، تركز البعثة جهودها من جديد على المهام الرئيسية التي أنيطت بها حيث يمكن تحقيق التغيير، تلك المهام المتمثلة في دعم العملية السياسية وتوحيد سلطة الدولة، وتقديم المساعدة من أجل تعزيز مؤسسات الدولة. وستحتاج هايتي إلى الدعم المستمر من جانب البعثة والجهات المانحة الدولية لتعزيز قدرات مؤسساتها المعنية بتوطيد سيادة القانون واستتباب الأمن. إلا أنه يجب أيضاً على السلطات الهايتية أن تتحمل المسؤولية شيئاً فشيئاً عن استقرار البلد. وهذا يعني أن يكون للدولة وجود أوسع على نطاق البلد يتمثل في الشرطة الوطنية الهايتية، وجهاز قضائي نقال، وإدارة عامة متجاوبة. وهذا يستتبع أيضاً النهوض بالتعليم وتوفير الخدمات الأساسية والمساكن والحماية لمن لا يزالون مشردين من جراء الزلزال.

٦٠ - وقد قُدِّم قدر كبير من المساعدات الدولية إلى هايتي خلال العقد الماضي، وبوجه خاص منذ زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويجب على الجهاز التنفيذي والهيئة التشريعية اغتنام فرصة هذا الاهتمام المكثف لتعزيز سيادة القانون وإقامة مؤسسات أقوى وأكثر استقراراً، وإرساء نظام موثوق لحقوق الملكية وضمانات قانونية، بما في ذلك إنشاء سجل للأراضي وسجل مدني، وهي أمور يلزم توافرها لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

٦١ - وأشجع الحكومة الجديدة على أن تضطلع بدور قيادي في عملية إنعاش وتنمية هايتي. ويتعين اتخاذ قرارات صعبة في المستقبل للتغلب على نقص الإرادة السياسية والمقاومة المتجذرة للإصلاح في هايتي، والتي ستظل إن لم تُعالَج، بمثابة عقبة في سبيل تقدم البلد. ويتعين على الذين أوكل إليهم إدارة شؤون مؤسسات الحكم في هايتي على جميع مستويات الحكومة أن يُبدوا قدراً عالياً من المساءلة والروح المهنية، وأن يهيئوا مناخاً سياسياً يتميز بالتسامح لا الاستقطاب. وبما أنه تم تنصيب حكومة شرعية في هايتي في الوقت الحالي، فقد أصبح لدى السلطات الهايتية فرصة لتحقيق تقدم حقيقي في تعمير البلد، وتعزيز مؤسساته، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التنمية المستدامة، وترسيخ احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

٦٢ - وأود أن اختتم تقريري هذا بالإعراب عن امتناني الخالص لممثلي الخاص، ماريانو فرناندیز، ولمبعوثي الخاص، الرئيس السابق للولايات المتحدة، وليام ج. كلينتون، وللرجال والنساء العاملين في البعثة، ولفريق الأمم المتحدة القطري، ولشركائهم، وذلك لتفانيهم والتزامهم باستمرار في دعم عملية الإنعاش والاستقرار في هايتي.